جمهورية مصر العربية
المجلس القومي للمرأة

التقرير الاول : ١٤ مارس -٦ إبريل ٢٠٢٠

رصد السياسات والبرامج المستجيبة لاحتياجات المرأة خلال جائحة فيروس كورونا المستجد

مقدمة

إن انتشار فيروس الكورونا المستجد له تأثير على كل من الرجال والنساء. ومع ذلك فإنه يؤثر على النساء بطرق مختلفة. ففي مصر ، تشكل النساء حوالي **٤٢,٤٪ من الأطباء البشريين و ٩١,١٪ من طاقم التمريض** الذين يعملون بالفعل في وزارة الصحة ، بالإضافة إلى انها تشكل **٧٣,١٪ من طاقم التمريض في المستشفيات والمرافق العلاجية في القطاع الخاص**[١]. من المرجح ايضا أن تتعرض النساء اللاتى يعملن فى القطاع القطاع الصحي للفيروس وتعرضهن للضغط هائل لتحقيق التوازن بين عملهن بأجر والادوار الاخرى بغير أجر. علاوة على ذلك ، قد **تحد الخدمات الصحية المكتظة من الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة ووسائل تنظيم الحمل** ، مما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات الخصوبة وتأثير اجتماعي واقتصادي على الأفراد والأسر والمجتمعات ، ومن المتوقع أن يؤثر فيروس الكورونا المستجد على مختلف القطاعات بما في ذلك القطاع الصحي **مع انقطاع وصول النساء إلى خدمات وسلع رعاية الصحة الإنجابية**. وبما أن النساء الحوامل هن الأكثر عرضة للتواصل مع الخدمات الصحية (رعاية ما قبل الولادة والولادة) ، فقد يتعرضن بشكل كبير للعدوى في المرافق الصحية الأمر الذي قد يعيق من حضورهن لتلك المرافق.

يشكل انتشار فيروس الكورونا المستجد **تهديدًا خطيرًا على مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية** خاصة في القطاعات غير الرسمية ، ويحتمل زيادة الفجوات بين الجنسين في سبل العيش. في مصر نجد أن ١٨,١٪ من النساء من المعيلات٢ ، وان ٤٠,٩٪ من إجمالي العمالة غير الزراعية للإناث يعملون في وظائف غير رسمية و ٣٣,٩٪ من عمالة الإناث فى أعمال هشة. كما أن ٦,٧% يعملن في قطاع الصناعات, ٣٦,٤٪ من الإناث يعملن في الزراعة و و ٥٦,٨% يعملن في القطاع الخدمي٣. وتمثل المرأة المصرية ٧٠٪ من القوى العاملة في قطاع الرعاية مدفوعة الأجر (خاصة كمعلمات وأخصائيات صحيات واجتماعيات). علاوة على ذلك ، يمثل قطاع الرعاية المدفوعة في مصر حوالي ٢٨-٣١٪ من إجمالي عمالة الإناث ، **وتزيد احتمالات عمل النساء في قطاع الرعاية المدفوعة بأربع مرات أكثر من الرجال.**٤

و ادراكا لذلك, بدات الحكومة المصرية باتخاذ إجراءات وتدابير مشددة لاحتواء ومكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد طبقا لمعدل سرعة انتشاره ,, وعملت علي الاهتمام بجميع الفئات المحتمل تضررها من اتخاذ هذه الإجراءات والتدابير، ومنها

[١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ٢٠١٨
[٢] الجهاز المركزي للتعبية العامة والاحصاء ٢٠٢٠
[٣] بحث العمالة
[٤] بحث العمالة

المرأة. وحرصت الحكومة بشكل خاص علي ادماج جميع احتياجات المرأة المصرية في جميع مراحل صنع واتخاذ القرارات المطلوبة وتنفيذ البرامج وذلك لضمان حمايتها من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية لفيروس الكورونا المستجد.

وقد حملت كلمة السيد رئيس الجمهورية، خلال اللقاء الذى عقد يوم ٢٢ مارس ٢٠٢٠ بمناسبة الاحتفال بعيد المرأة المصرية، عدة رسائل تمثل فى مجملها منظومة عمل فى مواجهة مخاطر فيروس كورونا المستجد ، و اصدر مجموعة من القرارات الاقتصادية وقرارات الحماية الاجتماعية لدعم وحماية جميع فئات المجتمع، مؤكدا على تقديره لدور ومكانة المرأة المصرية واهمية مواصلة دورها الداعم فى هذه المرحلة.

وحيث أن المجلس القومي للمرأة هو الآلية الوطنية المعنية باقتراح السياسة العامة للدولة المصرية في مجال تنمية المرأة طبقا للقانون رقم ٣٠ لعام ٢٠١٨، فقد أعد المجلس القومى للمرأة ورقة برامج وسياسات مقترحة بشأن خطة مصر للاستجابة السريعة للاحتياجات الخاصة للمرأة أثناء انتشار فيروس كورونا المستجد، وتتضمن تحليلاً للوضع القائم. وقد قدم المجلس في اطار تلك الورقة عدداً من المقترحات لتدابير للاستجابة سواء على مستوى الاستجابات الفورية أو متوسطة المدى للوزارات والجهات المعنية فى أطار المحاور التالية:

١- **التأثير على المكون الانسانى (الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والدعم النفسي)** من خلال تفعيل برامج الدعم المتواجدة بالفعل فيما يتعلق بجميع الجوانب الصحية بما في ذلك النفسية والجسدية والعقلية وكذلك خدمات الرعاية الصحية الانجابية وبرامج الحماية الاجتماعية، وخاصة تدابير الاستجابة للمرأة المسنة و المرأة ذات الاعاقة والمرأة الحامل والمرأة في سن الانجاب، وكذلك فى مجال التعليم لمواجهة تداعيات قرارات غلق المدارس وما قد يسببه ذلك من تسرب من التعليم للفتيات.
٢- **فعالية المرأة واتخاذ القرار (القيادة والمشاركة في صنع القرار أثناء إدارة الأزمات والحماية من العنف)** حيث إن ادماج النساء فى مجالات صنع واتخاذ القرار يمكن أن يحسن آليات مراقبة الأمن الصحي والكشف والوقاية الصحية، والتأكد من قدرة المرأة على الحصول على المعلومات ذات الصلة، كذلك وضع تدابير للاستجابة لتوفير الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني والاستشاري للمرأة التى يمكن أن تتعرض للعنف الناتج عن تداعيات الظروف الاجتماعية المتولدة من القرارات الاحترازية لمواجهة تفشى الفيروس.
٣- **التأثير على الفرص الاقتصادية** وتعتمد تدخلات الاستجابة المقترحة على الآليات الموجودة بالفعل أو تدشين آليات جديدة لدعم العاملات اللاتي تأثرت سبل عيشهن أو شهدوا انخفاض دخلهن من العمل الحر، و مع اقتراح حلول بديلة لمواجهة التراجع الاقتصادى وتأثيره على المرأة العاملة سواء فى القطاع الرسمى وغير الرسمى.
٤- **تعزيز البيانات والمعرفة** حيث ان تدخلات الاستجابة فى تجميع البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة المتعلقة بانتشار فيروس كورونا المستجد، بما في ذلك تتبع الاستجابة الطارئة ودعم أبحاث السياسيات و الابتكار الاجتماعى , رصد وتقييم تأثير فيروس الكورونا المستجد و إجراء استطلاعات الرأى العام من أجل فهم الاختلاف في التعرض والعلاج و والمساعدة فى تصميم التدابير الوقائية وفقًا لذلك.

وفي هذا الاطار، يطلق المجلس القومي للمرأة "**مرصد السياسات والبرامج المستجيبة لاحتياجات المرأة خلال جائحة فيروس كورونا المستجد**"بهدف رصد السياسات والإجراءات المستجيبة لاحتياجات المرأة المصرية **لخدمة الاهداف التالية:**

١. رصد ومتابعة جميع السياسات والإجراءات الصادرة التي تستجيب لاحتياجات المرأة المصرية في ضوء الجهود المبذولة للحد من انتشار فيروس الكورونا المستجد
٢. تصميم أداة سهلة الاستخدام كمرجع لجميع السياسات الصادرة المتعلقة بالمرأة والتي يمكن استخدامها من قبل متخذى القرار من أجل رؤية أكثر تعاوناً وشمولاً حول وسائل المضي قدما.
٣. توثيق الجهود وتسليط الضوء على نتائج الجهود المنسقة للحكومة بشأن السياسات المتعلقة بالمرأة لحمايتهن وعائلاتهن من فيروس الكورونا المستجد
٤. تفعيل تلك السياسيات بتصميم البرامج والمبادرات الداعمة واللازمة

أهم السياسات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية المستجيبة لاحتياجات المرأة:

منذ بداية تفشي فيروس كورونا المستجد **تعمل وزارة الصحة والسكان بالتعاون مع كافة الجهات بشكل مستمر على اصدار القرارات و البرامج لمكافحة تفشى فيروس كورونا المستجد** كما انها تقوم **باصدار جميع البيانات حول اعداد الاصابات** على أكبر قدر من الشفافية و **مصنفة حسب الجنس و السن والحالة المرضية.**

(١٤مارس ٢٠٢٠)

- أصدر رئيس الجمهورية قراراً ب**تعليق الدراسة في الجامعات والمدارس** لمدة أسبوعين.
- أصدرت وزارة التضامن الاجتماعي قراراً **بتعليق العمل بالحضانات** لمدة أسبوعين. "*حماية للأطفال تسمح للأمهات بالاطمئنان على سلامة أطفالهم"*

(١٦ مارس ٢٠٢٠)

- أصدر رئيس مجلس الوزراء قرار رقم ٧١٩ لسنة ٢٠٢٠ والذي يشمل ضمن بنود أخرى:
  - تخفيض عدد العاملين والعاملات في المصالح والأجهزة الحكومية ضمن حزمة الإجراءات الاحترازية التي تتخذها الدولة لمنع انتشار الفيروس.
  - **منح الموظفة الحامل أو التي ترعى طفلاً أو أكثر يقل عمره عن اثني عشرة سنة ميلادية إجازة استثنائية** طوال مدة سريان هذا القرار.*" السماح لجميع الأمهات العاملات بالقيام بواجباتهن العائلية دون فقدان وظائفهن" .*

- منح أجازة للعاملة التى **ترعى أحد أبنائها من ذوى الاحتياجات الخاصة** وذلك بموجب كتاب دوري." *السماح لأمهات الأطفال ذوي الإعاقة برعاية أطفالهم دون فقدان وظائفهم"*

- أعلنت وزارة الصحة والسكان عن إتخاذ إجراءات بخصوص **صرف أدوية للأمراض المزمنة وألبان الأطفال ووسائل تنظيم الأسرة** لمدة ٣ أشهر. "*لسهولة الوصول إلى الخدمات الصحية الإنجابية اللازمة للنساء"*

(١٩ مارس ٢٠٢٠)

- أعلنت وزارة التضامن الاجتماعي **عن تكثيف الإجراءات الاحترازية لأبناء دور الرعاية وتوفير كافة الاحتياطات الصحية** ومنشورات التوعية وتشمل دور التربية والمؤسسات العقابية ودور الأيتام والمسنين ومؤسسات الدفاع الاجتماعى وذوي الإعاقة **ومراكز استضافة المرأة.** "*حماية المسنات وذوات الإعاقة الذين يعيشون فى دور رعاية ؛ التأهب والاستعداد لأية حالة محتملة للعنف ضد المرأة من خلال مراكز الاستضافة "*

(٢٢ مارس ٢٠٢٠)

- أصدر رئيس الجمهورية ضمن حزمة من القرارات والتوجيهات لمواجهة فيروس كورونا المستجد توجيهاً بتدشين **حملات توعية للمواطنين والمواطنات** للإرشاد وتوفير المعلومات الدقيقة، وكذلك تشديد الرقابة الصحية، وفقًا لأعلى المعايير، على منافذ الدخول للبلاد. "***رفع الوعي وتعزيز البيانات والمعرفة لتشمل المستفيدات من النساء"***
- أعلنت وزارة التضامن الاجتماعي **زيادة الأعداد المستفيدة من الدعم النقدي المشروط لبرنامج تكافل وكرامة** ل ١٠٠,٠٠٠أسرة ."***الحماية الاجتماعية وخاصة للمرأة للنساء المعيلات"***
- أعلنت وزارة التضامن الاجتماعي **زيادة العائد الشهري للرائدات الريفيات** من ٣٥٠ جم الي ٩٠٠ جم شهريا.***" زيادة الدعم للرائدات المجتمعيات"***
- أعلنت وزارة التضامن الاجتماعي **تضمين السيدات اللاتي تبلغ أعمارهن ٦٥ سنة فأكثر من فاقدي الرعاية في دور مسنين** تحت مظلة الحماية الاجتماعية. "***حماية للنساء المسنات"***
- أعلنت وزارة التضامن الاجتماعي **زيادة اعداد المستفيدين من القروض الميسرة وذات الفائدة البسيطة لعمل مشروعات متناهية الصغر لتحسين مستوي معيشة الأسرة.** "***فرص اقتصادية*** *لتشمل النساء اللاتى فى حاجة إلى القروض متناهية الصغر"*

(٢٤ مارس ٢٠٢٠)

- تم تمديد تعليق العمل بالمدارس والجامعات وبحضانات الأطفال أيًا كان نوعها.

- أعلنت وزارة القوي العاملة عن خطوات تسجيل العمالة غير المنتظمة على الموقع الإلكتروني للوزارة للحصول على منحة استثنائية قدرها ٥٠٠ جنيه، في إطار خطة الدولة لحماية هذه الفئة المتضررة من فيروس كورونا المستجد "*تقديم الدعم الاقتصادي ليشمل السيدات فى العمالة غير المنتظمة*"

(٢٦ مارس ٢٠٢٠)

أصدر رئيس مجلس الوزراء قرار رقم ٧٧٦ لسنة ٢٠٢٠ **بانشاء صندوق اعانات الطوارئ للعمال** و بتشكيل **لجنة العمالة المتضررة من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا** المستجد والتى تضم كل من (وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية – وزير القوى العاملة – - وزيرة التضامن الاجتماعى -رئيسة المجلس القومى للمرأة – رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – رئيس لجنة المقترحات و الشكاوى بالمجلس القومى للاجور - عضو من هيئة الرقابة الادارية) ويعكس تواجد المجلس القومى للمرأة من ضمن تشكيل هذه اللجنة المحورية **إيمان الدولة المصرية بأهمية تواجد وتمثيل ومشاركة المرأة فى عملية صنع القرار ومراعاة احتياجات المرأة المصرية** خلال تصميم السياسات والاستراتيجيات للاستجابة والتخفيف من أثار فيروس كورونا المستجد.

- **وتختص اللجنة بما يلي:**
  - جمع بيانات العمالة المتضررة من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد و اتخاذ الاجراءات اللازمة بالتنسيق مع الجهات و الهيئات المختلفة لدعمهم ماديا واجتماعيا لتجاوز الأزمة.
  - تنسيق الجهود والمبادرات الي تقوم بها المؤسسات المالية والشركات ورجال الأعمال ومؤسسات العمل الأهلي وغيرهم في هذا الشأن بهدف وصول المساعدات التى يتم تقديمها لمستحقيها.
  - التنسيق مع صندوق اعانات الطوارىء للعمال لكفالة وجود قاعدة بيانات موحدة للعمالة المتضررة لضمان عدم ازدواجية الصرف.
  - وضع سياسات تعويض العمال فى حالة توقف المنشأت كلياً أو جزئياً بالتنسيق مع الصناديق و الحسابات المعنية.

(٢٩ مارس ٢٠٢٠)

- أصدر رئيس الجمهورية قراراً **بزيادة بدل المهن الطبية بنسبة ٧٥% وإنشاء صندوق مخاطر لأعضاء المهن الطبية والذى سيفيد الطبيبات.** *" الدعم الاقتصادى ليشمل مقدمي الرعاية الصحية من النساء (الأطباء والمهنيين الطبيين)"*

- أعلن رئيس الجمهورية **صرف مكافآت استثنائية من صندوق تحيا مصر لكافة العاملين حاليًا بمستشفيات العزل والحميات والصدر والمعامل المركزية** على مستوى الجمهورية. *" الدعم الاقتصادى ليشمل مقدمي الرعاية الصحية من النساء"*

- أصدرت هيئة الرقابة المالية حزمة من القرارات بِشأن نشاط التمويل متناهي الصغر والمرتبط بمصالح ٣,١ مليون مواطن ومواطنة، ومن **أهمها:**
  - **تخفيض او ترحيل قيمة الأقساط المستحقة على العملاء بما يعادل ٥٠% من قيمة كل قسط** لعملاء التمويل متناهي الصغر
  - **اعفاء عملاء التمويل متناهي الصغر المنتظمين من عمولة السداد المُعجل للمديونيات** القائمة لعملاء أو **تخفيض المصاريف الإدارية** لتجديد التمويلات القائمة. "*فرص اقتصادية تستفيد منها السيدات فى الاقتراض متناهى الصغر"*

(٢ أبريل ٢٠٢٠)

- أصدر رئيس الجمهورية توجيهاً بزيادة دعم القطاع الصحى وتحسين الأوضاع المالية للعاملين والأطباء وأطقم التمريض، وذلك **برفع مكافأة أطباء الامتياز** بالمستشفيات الجامعية التابعة لوزارة التعليم العالى والبحث العلمى، ومستشفيات جامعة الأزهر التى تُصرف لهم خلال فترة التدريب "الامتياز"، **لتصبح ٢٢٠٠ جنيه شهريًا، بدلاً من ٤٠٠ جنيه** وذلك اعتبارًا من خريجى كليات الطب دفعة ديسمبر ٢٠١٩ . " *دعم اقتصادى ليشمل الطبيبات"*

(٥ ابريل ٢٠٢٠)

- أطلقت وزارة الصحة والسكان **خطين ساخنين للدعم النفسى للمواطنين والمواطنات** فى البيوت خلال فترة مواجهة الكورونا " *برامج الدعم النفسى لتشمل المستفيدات من النساء "*

(٦ ابريل ٢٠٢٠)

- وجه رئيس الجمهورية بتخصيص منحة للعمالة غير المنتظمة المتضررة من تداعيات أزمة كورونا مقدارها ٥٠٠ جنيه شهرياً لمدة ٣ أشهر" *دعم اقتصادى ليشمل المرأة فى العمالة غير المنتظمة* "
- وجه رئيس الجمهورية بالإسراع في بناء ٢٥٠ ألف وحدة إسكان اجتماعي، وكذا الانتهاء من بناء ١٠٠ ألف وحدة إسكان بديل لسكان المناطق غير الآمنة. *" تدابير حماية إجتماعية لتشمل المستفيدات من النساء "*

وختاما فان المجلس القومى للمرأة يحرص على استكمال العمل فى متابعة ورصد جميع البرامج و السياسيات التى تستجيب لاحتياجات المرأة والفتيات فى ظل الظروف الراهنة النابعة عن هذه الجائحة العالمية ويؤكد على التزامه بالتنسيق والتعاون مع جميع الوزارات و الجهات المعنية لنجاح هذه البرامج والمبادرات واقتراح المزيد من التدابير لصالح المرأة المصرية